

الأزمة الليبية إلى أين؟



فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كلاً من:

أ.د. أحمد سعيد نوفل/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

أ. عاطف الجولاني/ كاتب ومحلل سياسي.

الفريق م. د. قاصد محمود/ باحث استراتيجي.

د. عبد الحميد الكيالي/ مدير وحدة البحوث في مركز دراسات الشرق الأوسط.

أ. جواد الحمد/ رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط.

يتقدم فريق الأزمات العربي بالشكر الجزيل إلى الدكتور محمد عميش السفير الليبي السابق في الكويت والمستشار في رئاسة الوزراء في طرابلس لمشاركته في حلقة نقاش مع أعضاء الفريق تناولت خلفيات الأزمة الليبية وتداعياتها.

قائمة المحتويات

٤	الملخص التنفيذي بالعربية
٧	أولاً: خلفيات الأزمة
٨	ثانياً: توصيف الأزمة وأسبابها
١٤	ثالثاً: مواقف الأطراف الإقليمية والدولية
١٧	رابعاً: سيناريوهات مستقبل الأزمة الليبية
٢٣	خامساً: التوصيات
٢٥	سادساً: الملخص التنفيذي بالإنجليزية

الملخص التنفيذي

تُشكّل الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ونظراً لأهمية هذه الأزمة وتداعياتها المختلفة على الأمن والاستقرار في الإقليم، فقد رأى فريق الأزمات العربي- ACT أن يخصص هذا العدد من تقاريره لبحث الأزمة الليبية؛ حيث يتناول بدايةً خلفيات الأزمة، ثم يوصّف الأزمة وأسبابها، ويلخص أبرز المواقف العربية والإقليمية والدولية منها، ومن ثمّ، يرسم السيناريوهات المتعلقة بتطور الأزمة وشروط تحقق كل منها وتداعيات تحققها على المستوى الداخلي والإقليمي، وأخيراً يقدم عدداً من التوصيات للأطراف المعنية على المستوى الليبي والإقليمي والدولي.

تولى العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب عام ١٩٦٩، حيث ألغى الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية، واستمر في حكم البلاد مدة ٤٢ عاماً حتى ثورة "١٧ فبراير" عام ٢٠١١ التي أسقطت نظام حكمه بعد قتال شرس.

بدا واضحاً أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظْ بعقد اجتماعي حقيقي يُجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد، وهو ما بدا غائباً أيضاً في عهد القذافي الطويل الذي اختزل الحكم في شخصه، ولم يسعَ إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا؛ وبذلك تمايزت الثورة في ليبيا عن مثيلتيها في كل من مصر وتونس حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها، بصرف النظر عن كونها ديمقراطية أو لا، تمثلت بالجيش والمؤسسات السياسية مثل البرلمان والأحزاب، ما نتج عنه أن ليبيا لم تشهد منذ الاستقلال حراكاً سياسياً وحزبياً حقيقياً، باستثناء فترة قصيرة في عهد الملكية، ولذلك توصف ثورة ١٧ فبراير، بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكاً سياسياً منظماً.

وفي توصيف الأزمة في شقها السياسي يُفصّل التقرير في تطورات الأوضاع في ليبيا منذ عام ٢٠١١ إلى أن انتهت إلى أزمة عميقة تتمثل بوجود حكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبد الله الثني وتدعمها قوات اللواء خليفة حفتر، أما العاصمة طرابلس والغرب فتُسيّر شؤونها حكومة الوفاق الوطني ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فايز السراج، وتدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة.

وفي الشق الاقتصادي، وبسبب غياب الحد الأدنى من المشتركات التي تجمع الحكومتين حول سبل إدارة البلاد، انهار الدينار الليبي أمام الدولار، فبعد أن كان الدولار يساوي ١.٢٥ ديناراً ليبياياً عام ٢٠١١ انهار في السنتين الأخيرتين ليصبح الدولار يساوي ٧ دنانير ليبياية. كما تشهد ليبيا أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة الأجنبية في البنوك التجارية يرافقها غلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد، إضافة إلى مشاكل التيار الكهربائي الذي ينقطع لفترات طويلة في البلاد.

يُضاف إلى ذلك التحديات الأمنية الكبرى سواء في العاصمة طرابلس أو في بقية المدن والأقاليم؛ حيث لا تتحكم حكومة الوفاق الوطني بأغلب الأطراف المسلحة على الأرض ذات الولاءات السياسية المتعددة سواء لأحزاب أو لمدن أو لقبائل.

كما يُجمل التقرير دوافع الأزمة بعدة نقاط أبرزها: غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي، الذي أدار ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني؛ وتكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية وتعدد ولاءاتها؛ والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي؛ وتزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة القذافي؛ و بروز الثنائية بين "ليبراليين" و"إسلاميين"، انتهاءً بصراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية.

أما فيما يتعلق بمواقف الأطراف العربية والإقليمية والدولية من الأزمة في ليبيا وتأثيرها في الأزمة، فينتهي التقرير إلى أن مجمل هذه المواقف، وخاصة المصري والغربي منها، يسعى إلى إيجاد مكان لحفتر في الاتفاق السياسي، والذي ما زال خارجه حتى اللحظة.

ويُقدّم التقرير أربعة من السيناريوهات المتوقعة للأزمة الليبية: أولها وقف الأعمال القتالية والحل السياسي على أرضية اتفاق الصخيرات والقبول بحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه، وثانيها عسكرة الدولة وحسم الاقتتال في ليبيا عسكرياً لصالح اللواء حفتر، وثالثها تقسيم الدولة وترسيم الانقسام السياسي، وأخرها استمرار الوضع القائم المتمثل بالاقتتال والفوضى.

ويخلص التقرير إلى أن استمرار الوضع القائم ينطوي على أخطار كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، غير أن نجاح سيناريوهي التقسيم أو عسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار واستقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية.

وفي المقابل يؤكد التقرير بأن سيناريو الحل السياسي ينطوي على نتائج إيجابية كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، الأمر الذي يدعو إلى اعتماده خياراً مفضلاً، ما يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود الليبية والإقليمية والدولية من أجل إنجازه وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، في ظل خطورة البدائل الأخرى.

ومن أجل زيادة فرص تحقق سيناريو الحل السياسي يقترح تقرير فريق الأزمات العربي عدداً من التوصيات للأطراف الليبية، ودول الجوار والأطراف الإقليمية، والأطراف الدولية، ومن أبرزها: دعوة الأطراف الليبية إلى الحرص على حفظ وحدة البلاد والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية وجغرافية وقبلية، والوقف الفوري لكل الأعمال القتالية، ووقف استنزاف مقدرات الدولة، ودعوة دول الجوار والأطراف الإقليمية إلى التوقف عن دعم أطراف الأزمة الليبية بالسلح والعناد، والدفع باتجاه إنجاح الجهود السياسية، وإنجاح حكومة الوفاق الوطني، ومعالجة أية ملاحظات لبعض الأطراف عبر الحوار السياسي بعيداً عن الاحتكام للسلح، وأخيراً دعوة الاطراف الدولية إلى ضرورة التزامها بمخرجات الاتفاق السياسي، والتوقف عن تقديم الدعم للأطراف الخارجة على هذا الاتفاق تحت غطاء التدريب والخبراء العسكريين.

الأزمة الليبية إلى أين؟

تُشكّل الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ونظراً لأهمية هذه الأزمة وتداعياتها المختلفة على الأمن والاستقرار في الإقليم، فقد رأى فريق الأزمات العربي أن يخصص هذا العدد من تقاريره لبحث الأزمة الليبية؛ حيث يتناول بدايةً خلفيات الأزمة، ويوصّف الأزمة وأسبابها، ويلخص أبرز المواقف العربية والإقليمية والدولية منها، ومن ثمّ، يرسم السيناريوهات المتعلقة بتطور الأزمة وشروط تحقق كل منها وتداعيات تحققها على المستوى الداخلي والإقليمي، وأخيراً يقدّم عدداً من التوصيات للأطراف المعنية على المستوى الليبي والإقليمي والدولي.

أولاً: خلفيات الأزمة

تولى العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب عام ١٩٦٩، حيث ألغى الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية، واستمر في حكم البلاد مدة ٤٢ عاماً حتى ثورة "١٧ فبراير" عام ٢٠١١ التي أسقطت نظام حكمه بعد قتال شرس. بدا واضحاً أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظْ بعقد اجتماعي حقيقي يُجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد، وهو ما بدا غائباً أيضاً في عهد القذافي الطويل الذي اختزل الحكم في شخصه، ولم يسعَ إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا؛ وبذلك تمايزت الثورة في ليبيا عن مثيلتيها في كل من مصر وتونس حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها، بصرف النظر عن كونها ديمقراطية أو لا، تمثلت بالجيش والمؤسسات السياسية مثل البرلمان والأحزاب، ما نتج عنه أن ليبيا لم تشهد منذ الاستقلال حراكاً سياسياً وحزبياً حقيقياً، باستثناء فترة قصيرة في عهد الملكية، ولذلك توصف ثورة ١٧ فبراير بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكاً سياسياً منظماً.

وقبيل انطلاق الثورة في شباط/ فبراير ٢٠١١ استدعى الليبيون ذكرى الاحتجاجات التي وقعت في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ أمام القنصلية الإيطالية في بنغازي على خلفية الرسوم المسيئة

للنبي محمد، والتي قمعتها السلطات وسقط نتیجتها ١٠ قتلى إلى جانب اعتقال ١٥٠ شخصاً، فاستبق النظام الليبي هذا الحدث يوم ١٥ شباط/ فبراير عام ٢٠١١ باعتقال محامي أسر ضحايا مجزرة سجن أبو سليم^١، الذين اعتادوا على الاعتصام بين الحين والآخر، فخرجت مظاهرات عفوية في مدينة بنغازي تطالب بالإفراج عن المحامي قبلها النظام بقمع شديد تسبب بمقتل عدد من المتظاهرين، وبذلك كانت بداية الثورة، وخلال خمسة أيام انهارت قوات النظام في بنغازي وأصبحت في قبضة "الثوار"، وبعدها انتقلت التظاهرات إلى طرابلس وبقية المدن الليبية. كان لطبيعة المجتمع الليبي القبلية وتكديس السلاح وانتشاره دور كبير في نشوء الجماعات المسلحة، وتضافرت الجهود الداخلية مع التدخلات الدولية وأدت إلى سقوط نظام القذافي ومقتله في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١، وكانت تحركات الشعب الليبي تتراوح بين الانتفاضة والمظاهرات الشعبية والانشقاقات داخل الجيش والحكومة، والتي كان أبرزها استقالة وزير العدل مصطفى عبد الجليل ووزير الداخلية اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي، ثم لاحقاً وزير الخارجية موسى كوسا، كما أن التدخل الدولي من خلال قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ ساعد على دعم الثوار ووصول الأسلحة لهم عقب تحييد الطائرات الغربية لقوات القذافي وتمكين الثوار من الاستيلاء على مخازن السلاح المتوافر بكثرة.

ثانياً: توصيف الأزمة وأسبابها

أ. توصيف الأزمة

تعدّ ليبيا رابع أكبر البلدان مساحةً في قارة أفريقيا، والسادسة عشرة على مستوى العالم، وهو ما يفرض على هذه الدولة معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي، وأبرز هذه المشكلات انعدام السيطرة على

١ وقعت مجزرة سجن أبو سليم في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٩٦، وراح ضحيتها ما يقرب من ١٦٠٠ من الليبيين الذين أعدمتهم سلطات القذافي ميدانياً. وتعدّ هذه المجزرة إحدى أبرز القضايا التي حركت الثورة الليبية عام ٢٠١١.

هذه الحدود ما يسمح بدخول العناصر المناوئة، عدا عن سهولة تهريب السلاح، وما له من أثر في نشوء الكثير من المجموعات المسلحة والمليشيات التي تسهم في تمزيق السلم الاجتماعي^٢.

١. المشهد السياسي والاقتصادي

تشكّل المجلس الانتقالي في أعقاب الثورة الليبية يوم ٢٧ شباط/ فبراير عام ٢٠١١ برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، وتم الاعتراف به دولياً، ووضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الانتقالية حتى صدور دستور جديد للبلاد، هدفت إلى إعادة الأمن والاستقرار لليبيا؛ حيث تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر آب/ أغسطس ٢٠١١، وأهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام، والذي أصدره المجلس في شباط/ فبراير ٢٠١٢.

وفي خطوة لاحقة، تم انتخاب المؤتمر الوطني العام في ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٢ وحلّ المجلس الانتقالي وتكوّنت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان، وفي إثر ذلك حدث أول استقطاب ما بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي عندما تبعت مجموعات مسلحة وزير الدفاع أسامة الجويلي المحسوب على تحالف القوى الوطنية، بينما تبعت أخرى وكيل الوزارة خالد الشريف المحسوب على التيار الإسلامي الذي تمتع بتأييد رئيس الأركان والقوات الموالية له عبد السلام جاد الله العبيدي.

وفي أعقاب ذلك أقدم إبراهيم الجضران أحد قيادات حرس المنشآت النفطية و"رئيس المكتب السياسي لإقليم برقة" على بيع النفط خارج أطر الدولة ما أدى إلى سحب المؤتمر الوطني الثقة من حكومة علي زيدان الذي فرّ إلى خارج البلاد في آذار/ مارس ٢٠١٤.

وخلف علي زيدان في موقعه عبد الله الثني، وذلك بشكل مؤقت إلى حين تكليف رئيس وزراء جديد من قبل المؤتمر الوطني الذي أقال الثني وعين أحمد امعيتيق خلفاً له، غير أنه تم الطعن بقرار الإقالة لعدم اكتمال النصاب في الجلسة التي اتخذ فيها القرار من طرف تحالف القوى الوطنية، معتبراً أنها غير قانونية ومخالفة للإعلان الدستوري، ورفع دعوى قضائية لدى

٢ يتركز معظم سكان ليبيا البالغ عددهم قرابة الستة ملايين على امتداد الشريط الساحلي، وخاصةً في الغرب الذي يقدر سكانه بنحو ٤ ملايين، ويُعد المجتمع الليبي مجتمعاً محافظاً يدين معظم سكانه بالإسلام، ويلعب التكوين القبلي دوراً مهماً في المجتمع على حساب الدور الذي يفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي حاربها نظام القذافي بإصداره قانوناً يجرم الحزبية. كما أصبحت القبائل تلعب دوراً أمنياً في ضوء انتشار السلاح وتهريبه خلال الثورة وبعدها.

الدائرة الدستورية في المحكمة العليا التي أقرت في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ عدم شرعية الإقالة، وأبقت على الثاني في منصبه.

وفي قرار مخالف للأعراف المعمول بها في ليبيا أعلن البرلمان تغيير مقره إلى مدينة طبرق بدعوى إتمام إجراءات استلام وتسليم السلطة على خلفية قرار المحكمة العليا، وظهر في المشهد اللواء خليفة حفتر الذي شكّل الجيش الليبي الموالي لحكومة أصبح مقرها في طبرق شرق البلاد، والتي نالت اعترافاً دولياً وإقليمياً.

وفي إثر ذلك رُفِعَت دعوى في المحكمة العليا تطعن في صحة إجراءات استلام وتسليم السلطة في طبرق، واستمر السجال بشأنها ما يقرب من ثلاثة أشهر، وانتهت بإصدار المحكمة قراراً في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ بعدم صحة إجراءات نقل السلطات إلى حكومة طبرق، بل وعدم صحة كل ما له علاقة بإجراءات لجنة فبراير بما فيها انتخاب البرلمان، وبذلك أصبح البرلمان بحكم المنعدم، وهو ما يعني إجراء انتخابات جديدة.

وفي خطوة سياسية أقر المؤتمر الوطني العام في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة عمر الحاسي في طرابلس والمدعومة من أطراف إقليمية، وبدعم من رئاسة الأركان العامة بقيادة العميد عبد السلام جاد الله العبيدي، والتي تعمل تحت إمرته قوات الدروع، وهي أكبر فصيل مسلح في ليبيا - في ذلك الوقت - حيث كانت تنتشر في معظم أرجاء البلاد. وبالتوازي مع هذه الخطوة السياسية قامت مجموعات من التشكيلات المسلحة بعملية عسكرية أطلقت عليها اسم "فجر ليبيا" في غرب البلاد ضد قوات القمع والصواعق والمدني التي أُجبرت على الانسحاب من طرابلس وحُصرت في مدينة الزنتان، وبذلك سيطرت قوات الدروع على معظم الغرب الليبي.

تدخلت الأمم المتحدة وبعثت برناردينو ليون مندوباً لها، وعمل جاهداً لصياغة اتفاق، إلا أنه أتهم بانحيازه لفريق حفتر، وخلفه مارتن كوبلر، وتمت صياغة اتفاق الصخيرات في المغرب يوم ١٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٥، وتم فيه التوافق على تشكيل ثلاث هيئات: المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة، وتشكلت "حكومة الوفاق الوطني" برئاسة فايز السراج في طرابلس بوصفه رئيساً للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه.

وبذلك انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى أزمة عميقة، فالشرق الليبي تديره حكومة مستقلة وهي الحكومة المؤقتة أو حكومة الأزمة كما يُطلق عليها ويرأسها عبد الله الثني، أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب فتسير شؤونها حكومة الوفاق الوطني ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فايز السراج.

وفي ظل هذا الواقع المأزوم وغياب الحد الأدنى من المشتركات التي تجمع الحكومتين حول سبل إدارة البلاد انهار الدينار الليبي أمام الدولار، فبعد أن كان الدولار يساوي ١.٢٥ ديناراً ليبياياً عام ٢٠١١ انهار في السنتين الأخيرتين ليصبح الدولار يساوي ٧ دنانير ليبية. كما تشهد ليبيا أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة في البنوك التجارية يرافقها غلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد، إضافة إلى مشاكل التيار الكهربائي الذي ينقطع لفترات طويلة في البلاد.

وتُضاف إلى ذلك التحديات الأمنية الكبرى سواء في العاصمة طرابلس أو في بقية المدن والأقاليم؛ حيث لا تتحكم حكومة الوفاق الوطني بأغلب الأطراف المسلحة على الأرض ذات ولاءات سياسية متعددة سواء لأحزاب أو لمدن أو قبائل.

٢. المشهد الأمني

تتوزع التشكيلات المسلحة في مختلف مناطق ليبيا، وتنشط تحت عدد من التسميات، ومن أبرزها:

١. القوات التي قادت عملية فجر ليبيا: وهي تشكيلات مسلحة من الثوار من ٢٣ مدينة ليبية تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس، وبسطت نفوذها على معظم الغرب الليبي حيث الثقل السكاني في البلاد. وتُعد موالية لحكومة الإنقاذ ومن ثم لحكومة الوفاق الوطني.
٢. تشكيلان جديان تم استحداثهما، الأول تحت مسمى الحرس الرئاسي وقد شرعت بتشكيله حكومة السراج، والثاني الحرس الوطني الذي أنشئ بناءً على قرار سابق للمؤتمر الوطني.
٣. القيادة العامة للجيش الليبي: وهي تسمية أطلقها اللواء خليفة حفتر على المجموعات التي تقاتل معه، وأغلب عناصرها من قبائل الشرق (العبيدات، العواقي، الفرغان، البراعصه وغيرها) وهي قبائل تستوطن مدن بنغازي والمرج والبيض وطبرق. وهي مجموعات تقاتل

ضد مجلس شوري ثوار بنغازي وضد ثوار درنه، وقد خسر حفتر كثيراً من عناصره في معاركه ضد بنغازي ودرنه رغم السلاح الذي يتدفق إليه من مصر. ويقود جيش حفتر قادة عسكريون ممن كانوا في جيش القذافي أمثال ونيس بو خماده قائد كتائب الصاعقة والعقيد طيار صقر الجروشي قائد القوات الجوية في جيش حفتر، والعقيد فرج البرعصي قائد جبهة بنغازي.

٤. قوات القعقاع والصواعق والمدني: وهي تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان وقد ضمت إليها العديد من عناصر اللواء (٣٢ معزز) التابع سابقاً لخميس القذافي ابن العقيد معمر القذافي، وعناصر من كتيبة (إمحمد المقريف) المكلفة بحراسة العقيد القذافي ومدينة طرابلس، والذي كان يقودها اللواء (البراني أشكال) المقيم حالياً في القاهرة. وقد دخلت هذه القوات في صراع مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية فجر ليبيا، وانسحبت من طرابلس لتستقر بمدينة الزنتان معقلها الأخير. وبعض هذه القوات يقاتل مع جيش القبائل في جبهة الوطنية، وقد حظيت كتائب الزنتان بتسليح جيد وبأسلحة حديثة من مدرعات وصواريخ حرارية وقنصات وأجهزة رؤية ليلية وأجهزة اتصال، وذلك بفضل أسامة الجويلي وزير الدفاع في حكومة زيدان، وهو ابن مدينة الزنتان وأحد قادة كتائبها.

٥. قوات الدروع: هي أكبر تشكيل عسكري في ليبيا متكون من أغلبية من الثوار ويملك أكبر ترسانة عسكرية أغلبها مما استولى عليه الثوار من قوات القذافي، إلا أن هذه القوات تراجعت ولم تعد تمتلك نفس القوة السابقة.

٦. مجلس شوري ثوار بنغازي: وهو تنظيم عسكري يضم ٥ كتائب عسكرية من الثوار الذين قاتلوا ضد القذافي، وهو يخوض حرباً ضد قوات حفتر في بنغازي، وقد خسر هذا التنظيم معظم المناطق التي كان يسيطر عليها في المدينة، وتحول مؤخراً إلى "سرايا الدفاع عن بنغازي".

٧. كتائب الطوارق في الجنوب الليبي: وهي كتائب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني تحرس مع (القوة الثالثة) الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر، وهي في صراع مع مكون (التبو) المدعوم من الزنتان وفرنسا.

٨. مجلس شوري ثوار درنه: كان يتكون من عدد من الكتائب المسلحة، من بينها "مجلس شوري شباب الإسلام" الذي اعتنق فكراً متطرفاً وأعلن انضمامه إلى تنظيم داعش، وقد دخل مجلس شوري درنة في منتصف عام ٢٠١٥ في مواجهات مع داعش أدت إلى طرد عناصر التنظيم من المدينة.
٩. تنظيم أنصار الشريعة: في المنطقة الشرقية من ليبيا وكان يقوده الشيخ محمد الزهاوي الذي أعلن عن مقتله في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٥، وقد كان جزءاً من مجلس شوري ثوار بنغازي، إلا أن هذا التنظيم قد تفتت، وانضم من بقي من أعضائه إلى داعش.
١٠. جيش القبائل: وهم مجموعات مسلحة من الموالين لنظام القذافي، وقد وجدت كل الدعم من الزنتان واللواء حفتر ومصر، أسسها أحمد قذاف الدم ابن عم العقيد القذافي المقيم في القاهرة. وتقاتل هذه القوة التشكيلات المسلحة في جبهة الوطية في الغرب الليبي، وقد تم إخراج هذه القوات من معقلها في منطقة ورشفانة جنوب غرب العاصمة طرابلس.

ب. أسباب الأزمة

- تمت الإشارة في سياق تناول خلفية الأزمة وتوصيفها إلى بعض أسباب الأزمة، والتي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:
١. غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها، وأحزابها، ومجتمعها المدني.
 ٢. تكديس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولاءتها.
 ٣. التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي.
 ٤. تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة القذافي والملكية في ليبيا.
 ٥. بروز الثنائية بين "الليبراليين" و"الإسلاميين"، وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة من

ناحية، وعلى الإمساك بزمام السلطة من ناحية أخرى.
٦. صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية.

ثالثاً: مواقف الأطراف الإقليمية والدولية

دول المغرب العربي

تشارك تونس مع ليبيا بشريط حدودي ويهتما الاستقرار في ليبيا من منطلقات أمنية أولاً، كما أن الوضع الاقتصادي في ليبيا يؤثر في نظيره التونسي، فليبيا تُعتبر بوابة للبضائع التونسية التي تدخل بانسيابية إلى البلاد، ومع ذلك فإن تونس لا تؤثر بفاعلية في مجريات الأحداث في ليبيا لاعتبارات كثيرة، من بينها انشغالها بالوضع الداخلي الذي ما زال يشهد بعض مظاهر عدم الاستقرار، واستهداف الجماعات الإرهابية لأمن البلاد، والوضع الاقتصادي الصعب.

أما الجزائر فتدعم استقرار ليبيا، ويعنيها بشكل كبير الوضع الأمني والحدودي بسبب عمليات تسلل عناصر الجماعات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية. ورغم تحفظات الجزائر على التدخل المصري في ليبيا ودعمها للجنرال حفتر، فإنها تبقى قوة غير فاعلة في ليبيا بسبب تركيزها على شؤونها الداخلية.

وبخصوص المغرب الذي احتضن اتفاق الصخيرات، فقد لعب دوراً مؤثراً في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف وتمكن من إقناع الفرنسيين من المشاركة في الاتفاق. ويبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دوره بعد اتفاق الصخيرات الأخير الذي لم يتم تطبيقه.

مصر والسودان

مع اندلاع الثورة الليبية وازن المجلس العسكري الحاكم في مصر وقتها بين مصالحه مع نظام القذافي ودعم الثورة، خاصة مع وجود آلاف العمال المصريين في ليبيا، ولذلك أكد المجلس العسكري على حياد الموقف المصري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وركّز على سلامة رعاياه في ليبيا. ومن هنا امتنعت مصر عن المشاركة في العمليات العسكرية ضد نظام القذافي، وتأخر اعترافها بالمجلس الانتقالي على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي فقد أيدت

المليادين مطالب الشعب الليبي وثورته.

وفي أعقاب تنحية الرئيس محمد مرسي عن الحكم في صيف عام ٢٠١٣، وظهر اللواء حفتر في المشهد السياسي الليبي باتت مصر تلعب دوراً مؤثراً في الأوضاع الداخلية الليبية من خلال دعمها لحفتر وحكومة طبرق سياسياً وعسكرياً. غير أن مصر مع ذلك دعمت رسمياً اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي للأزمة في ليبيا، واستقبلت القاهرة في كانون ثاني/يناير ٢٠١٧ رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي فايز السراج، وهو ما يمكن أن يؤشر إلى بدايات تحول في الموقف المصري من الأزمة الليبية باتجاه إجراء تعديلات على اتفاق الصخيرات بما يضمن إشراك حفتر بشكل أو بآخر في السلطة، وهو نفس الاتجاه الذي بدأ يظهر في المواقف الغربية من الأزمة كما سيتضح لاحقاً. أما السودان الذي أبدى تأييده لسقوط نظام القذافي وكان الرئيس عمر البشير أول رئيس دولة يزور بنغازي بعد سقوطه، فإن موقفه من الأزمة يتراوح بين دعم حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية وبين التراجع خطوة إلى الوراء للعب دور الوساطة بين الطرفين المتخاصمين نتيجة الضغوط المصرية.

دول الخليج

تعد الإمارات لاعباً رئيساً في ليبيا من خلال دعمها لقوات اللواء حفتر وحكومة طبرق سياسياً وعسكرياً. وفي المقابل تدعم قطر حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية.

تركيا

أبدت تركيا في البداية رفضها للتدخل العسكري الخارجي في ليبيا خلال أحداث الثورة الليبية، ورفضت إقامة مناطق لحظر الطيران، وأظهرت موقفاً متردداً، ولم تطلب من القذافي التنحي إلا في وقت متأخر من أحداث الثورة، ليتحول الموقف التركي بعد ذلك إلى دعم المجلس الانتقالي؛ حيث زار أردوغان طرابلس - حينما كان رئيساً للوزراء- في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ولاحقاً أبدت تركيا دعمها للقوات التي قادت عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية في مواجهة قوات القعقاع والصواعق والمدني، وازداد التأييد التركي لحكومة الوفاق الوطني في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها تركيا في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٦، حيث أعلن الرئيس أردوغان أنه لن يسمح بعودة الأنظمة السابقة أو الانقلابات. وصدرت تصريحات عن مسؤولين أترك حول إعادة فتح السفارة في طرابلس، وإعادة تشغيل الخطوط الجوية بين البلدين، وإلغاء التأشيرات. ويشار إلى أن لدى تركيا نشاطاً اقتصادياً كبيراً في ليبيا، وخاصةً في قطاعات العقار والكهرباء.

المواقف الدولية

على المستوى الدولي تُعدّ إيطاليا بوابة الموقف الأمريكي وواجهته، وهي تعتبر ليبيا، بحكم تاريخها الاستعماري والقرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية، منطقة ذات أهمية خاصة في مجالها الحيوي، ومن هنا فإن موقف إيطاليا داعم لاستقرار ليبيا وضد ما تمثله قوات حفتر من فوضى يمكن أن تنتهي إليها ليبيا، وتتوافق مع الأجندة الأمريكية في هذا الخصوص. وقد عبّر عن موقف الولايات المتحدة مبعوثها جوناثان واينر في كلمة له أمام الكونغرس، عندما قال إن هناك ثلاثة أهداف في ليبيا هي: الحفاظ على ليبيا موحدة ومستقرة، ومحاربة الإرهاب، ومحاربة الهجرة غير الشرعية. وبخصوص الموقف الأمريكي في عهد الرئيس دونالد ترامب فإنه ما زال غير واضح المعالم، وبقى بانتظار ما يصدر عن الإدارة الأمريكية الجديدة من مواقف في الفترة المقبلة. أما الموقف الفرنسي فهو موقف متناغم مع الموقف المصري والإماراتي منذ البداية.

وأصبحت روسيا مؤخراً تلعب دوراً قريباً من الدور الفرنسي وتنسق بشكل واضح مع كل من مصر والإمارات.

ومن الملاحظ على مجمل الموقف الغربي أنه يسعى إلى إيجاد مكان لحفتر في الوفاق السياسي، والذي مازال خارجه حتى اللحظة.

رابعاً: سيناريوهات مستقبل الأزمة الليبية

أ. السيناريو الأول: سيناريو الحل السياسي

وصف السيناريو

وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف الرئيسية المتصارعة على أرضية اتفاق الصخيرات والقبول بحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه.

شروط تحقق السيناريو

على المستوى الوطني: يتطلب التوصل لتوافق سياسي ينهي الصراع في ليبيا توفر القناعة لدى أطرافه بأن قدراً كبيراً من مصالحها قد تحققت، وبأن حسم الصراع عسكرياً لصالح أي منها غير متيسر في المدى المنظور، وبأن استمراره يلحق الضرر بمصالح الأطراف المتصارعة وبالمصالح الوطنية الليبية.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي: يتطلب نجاح الحل السياسي توافقاً بين القوى الإقليمية الفاعلة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع، كما يستدعي دوراً دولياً أقوى في فرض اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني على الأطراف الليبية المتصارعة وعلى الأطراف الإقليمية التي تصر على التدخل في الشأن الليبي وعلى إفشال اتفاق المصالحة الوطنية. ويتطلب نجاح السيناريو كذلك توقف بعض الأطراف الدولية عن انحيازها لصالح بعض أطراف الصراع، وتبني اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق بصورة حقيقية، وإدراك الانعكاسات الخطيرة المترتبة على استمرار الصراع في ليبيا على الأمن الإقليمي والدولي.

النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو الحل السياسي

أولاً: على الصعيد الداخلي

١. الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية.
٢. تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا، ووقف أعمال القتل والخطف، ووضع حد لاستنزاف الدولة وإهدار طاقتها ومقدّراتها.
٣. فتح المجال لتحسن الوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء الحياتية على المواطنين.
٤. فتح المجال لبدء مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد.
٥. محاصرة الفكر المتطرف ووجود المجموعات الإرهابية، وحرمانها من استثمار حالة الفوضى في توفير حاضنة شعبية لتشددها وإرهابها.

ثانياً: على الصعيد الخارجي

١. وقف التدخلات الإقليمية والدولية والعبث بشؤون ليبيا الداخلية لصالح الحفاظ على سيادة الدولة واستقلاليتها.
٢. دعم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة، والحيلولة دون عسكرة الدولة.
٣. الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ووقف الأخطار والانعكاسات السلبية على دول الجوار وعلى أمن المنطقة.

ب. السيناريو الثاني: عسكرة الدولة

وصف السيناريو

حسم الاقتتال في ليبيا عسكرياً لصالح اللواء حفتر، وسيطرة قواته على مؤسسات الدولة، وسقوط اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه.
شروط تحقق السيناريو

على المستوى الليبي: يتطلب تحقق السيناريو العسكري فشل الجهود السياسية في تحقيق الوفاق الوطني، وامتلاك فريق حفتر قوة عسكرية كافية لتغيير ميزان القوى، وحسم الصراع على الأرض.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي: يتطلب نجاح سيناريو العسكرية زيادة دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لفريق حفتر عسكرياً بالأسلحة والمعدات والخبرات، وربما بالتدخل العسكري المباشر.

النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو عسكرية الدولة

أولاً: على الصعيد الداخلي

1. استمرار حالة الاضطراب الأمني وغياب الاستقرار، واستمرار فرص تجدد الصراع نتيجة عدم رضى أطراف رئيسة عن الهزيمة والإقصاء من المشهد السياسي.
2. إغلاق الطريق على مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد وتكريس حالة استبداد سياسي.
3. استمرار الاستنزاف الاقتصادي، وضعف فرص تعافي الاقتصاد الوطني من الأوضاع الصعبة القائمة حالياً.
4. الحفاظ على وحدة الدولة، لكن مع استمرار أجواء الاحتقان وحالة عدم الرضى.
5. توفير الفرصة للمواتية والأرضية الخصبة لنشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية داخل الأراضي الليبية.

ثانياً: على الصعيد الخارجي

1. زيادة حجم التدخلات الخارجية في شؤون ليبيا الداخلية، وانجرار الدولة للدخول في أتون صراع المحاور والاستقطابات الإقليمية، واستخدامها ساحة لخوض صراعات الآخرين.
2. تراجع فرص تحقيق استقرار المنطقة، واستمرار الفوضى الإقليمية.
3. التأثير سلباً في مسار التحول الديمقراطي وتعزيز ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستبداد السياسي في المنطقة.

ج. السيناريو الثالث: تقسيم الدولة

وصف السيناريو

ترسيم الانقسام السياسي، وإنهاء وحدة الدولة، وتقسيمها إلى كيانات منفصلين أو أكثر على خلفية سياسية وجغرافية وقبلية.
شروط تحقق السيناريو

على المستوى الوطني: فشل جهود التوافق السياسي، ووصول أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار الساسي وبصعوبة حسم الصراع عسكرياً لصالحها، وتفضيلها خيار الانقسام وإنشاء كيانات مستقلة على استمرار وحدة الدولة بالصورة القائمة.
وعلى المستوى الإقليمي والدولي: دعم أطراف إقليمية ودولية مؤثرة لخيار تقسيم الدولة الليبية، إما لقناعتها بانسجام هذا السيناريو مع مصالحها، أو لإدراكها صعوبة حسم حلفائها المحليين للصراع لصالحهم.
النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو تقسيم الدولة

أولاً: على الصعيد الداخلي

1. ضرب وحدة الدولة وإنتاج كيانات هزيلة متصارعة.
2. استمرار حالة الاستنزاف بين الكيانات المنفصلة، والفشل في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني.
3. إلحاق ضرر بالغ بالحالة الاجتماعية وبالوحدة الوطنية، وتغذية النزاعات القبلية والجغرافية.
4. وصول مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد إلى طريق مسدود.
5. توجيه ضربة قوية للاقتصاد الوطني، والتأثير سلباً في أوضاع المواطنين الحياتية.
6. توفير تربة خصبة للتطرف ولتعدد الحركات الإرهابية المتشددة.

ثانياً: على الصعيد الخارجي

1. زيادة حجم التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي، وتبعية الكيانات المنفصلة للأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها، ما يعزز استخدام الأراضي الليبية ساحة

- لخوض الصراعات الخارجية على حساب مصالح ليبيا وشعبها.
٢. التأثير بصورة سلبية في مسار التحول السياسي والديمقراطي في المنطقة.
٣. زيادة التهديدات والانعكاسات الخطيرة على الأمن الإقليمي وبخاصة أمن دول الجوار.

د. السيناريو الرابع: جمود الوضع القائم

وصف السيناريو

استمرار حالة الاقتتال والفوضى.

شروط تحقق السيناريو

على المستوى الوطني: استمرار ميزان القوى الحالي، وعدم قدرة أي من الأطراف على حسم الصراع لصالحه، وعدم توافر الرغبة لدى الأطراف المعارضة لاتفاق الصخيرات للقبول به وبحكومة الوفاق الوطني.
وعلى المستوى الإقليمي والدولي: يتطلب هذا السيناريو استمرار التدخلات الخارجية في دعم الأطراف الليبية المتصارعة بالوتيرة الحالية، دون تراجع أو زيادة كبيرة تخلّ بميزان القوى لصالح طرف من الأطراف.

النتائج المتوقعة لاستمرار سيناريو الوضع القائم

على الصعيد الداخلي:

١. استمرار الفوضى والاقتتال والاضطراب، وغياب الاستقرار السياسي والأمني.
٢. استمرار الانقسام السياسي والجغرافي والمجتمعي القائم حالياً دوفاً ترسيم.
٣. استمرار استنزاف الاقتصاد الوطني وتراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين.
٤. تعطيل مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في ليبيا نتيجة الانشغال والاستنزاف بحالة الصراع.
٥. بقاء الفرصة قائمة لتجدد نشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية، رغم تراجع قوتها نتيجة الضربات القوية التي تلقتها في (سرت) والعديد من المناطق الليبية.

على الصعيد الخارجي:

١. استمرار التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي الداخلي لصالح إدامة الصراع وغياب الاستقرار.
٢. استمرار الانعكاسات السلبية لحالة الفوضى والافتتال في ليبيا على الاستقرار الإقليمي وعلى أمن دول الجوار.
٣. استمرار التأثير السلبي للصراع في ليبيا على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة.

خلاصة السيناريوهات

- استمرار الوضع القائم ينطوي على أخطار كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، غير أن نجاح سيناريو هي التقسيم وعسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار واستقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية.
- سيناريو الحل السياسي ينطوي على نتائج إيجابية كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، الأمر الذي يدعو إلى اعتماده خياراً مفضلاً، ما يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود الليبية والإقليمية والدولية من أجل إنجازه وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، في ظل خطورة البدائل الأخرى. وتظهر الانتصارات التي حققتها قوات حكومة الوفاق الوطني بدايات شهر كانون ثاني/ ديسمبر ٢٠١٦ في سرت على قوات تنظيم الدولة أهمية إنجاز خيار الحل السياسي وتحقيق التوافق الوطني.
- في ظل المعطيات والتعقيدات القائمة محلياً وإقليمياً ودولياً، تبدو فرص السيناريوهات الأربعة قائمة ومفتوحة، ويصعب ترجيح فرص نجاح واحد منها، مع وجود أفضلية نسبية لصالح سيناريو الحل السياسي، لكن الأمر منوط بإرادة القوى الليبية المتصارعة بالدرجة الأولى، وإرادة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الصراع الليبي.

خامساً: التوصيات

أ. للأطراف الليبية:

١. تحمّل مسؤولية حفظ وحدة البلاد والحيولة دون تقسيمها على أسس سياسية وجغرافية وقبلية، لتجنّب الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تترتب على تمزيق وحدة البلاد.
٢. الوقف الفوري لكل الأعمال القتالية، والسعي الجاد لإنجاح الحل السياسي، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإبداء النوايا الحسنة والمرونة الكافية لإنجاز توافق يحقق الشراكة الوطنية، ويوقف استنزاف مقدرات الدولة، ويفتح آفاق المستقبل للنهوض والتقدم.
٣. التعاون المشترك لمواجهة خطر التطرف والإرهاب، وإشاعة روح الوسطية وثقافة الاعتدال في المجتمع، والحيولة دون توفير تربة خصبة تستغلها المجموعات المتطرفة للتمدد ولنشر أفكارها وممارسة إرهابها.
٤. بسط سيادة الحكومة المركزية على مؤسسات الدولة السيادية، وإعادة هيكلة الجيش ومؤسسات الأمن الوطني لتكون مؤسسات مركزية موحدة، والسعي بالتدرج لمنع وجود السلاح خارج الإطار القانوني.

ب. للأطراف الإقليمية ودول الجوار:

١. التوقف عن دعم أطراف الأزمة الليبية بالسلاح والعتاد، والدفع باتجاه إنجاح الجهود السياسية، وإنجاح حكومة الوفاق الوطني، ومعالجة أية ملاحظات لبعض الأطراف عبر الحوار السياسي بعيداً عن الاحتكام للغة السلاح.
٢. تعاون دول الجوار في حماية نفسها، ومنع الآثار السلبية للأزمة في ليبيا على أمنها واستقرارها، وكذلك التعاون في مجال مواجهة خطر التطرف والإرهاب.

ج. للمجتمع الدولي:

١. التزام الأطراف الدولية بمخرجات الاتفاق السياسي، وعدم التعاطي مع أي طرف غير حكومة الوفاق الوطني، والتوقف عن تقديم الدعم للأطراف الخارجة على الاتفاق تحت غطاء التدريب والخبراء العسكريين، كما تكشف أكثر من مرة في الآونة الأخيرة،

- وهو ما أظهر عدم جدية بعض الأطراف الدولية في احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها برعاية دولية.
٢. زيادة الجهود من أجل إنجاح الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق الوطني اللذين حظيا برعاية دولية، والضغط على الأطراف الليبية المعطلة للاتفاق، وكذلك على الأطراف الإقليمية الداعمة لتلك الأطراف، للقبول بصورة فعلية بالاتفاق.
٣. تشديد الإجراءات من أجل تنفيذ قرار منع وصول الأسلحة إلى الأطراف الليبية المتصارعة.
٤. رعاية اجتماع لدول جوار ليبيا، لتسهيل الوصول إلى توافق إقليمي على إنجاز الحل السياسي في ليبيا ومواجهة الأخطار العابرة للحدود الليبية والتي تهدد دول الجوار، وكذلك لتنسيق الجهود في مواجهة المجموعات المتطرفة في ليبيا.

Executive Summary Libyan Crises to Where!

The Libyan crises forms one of the foremost disasters witnessed in the Arab region because of its crucial importance and wide-ranging implications to the security and stability of the region. **The Arab Crises Team** has sought to focus its present report on the Libyan situation. It starts with a background to the crisis, its critical situation, reasons for it and summarizes the main Arab, regional and international stands towards it. It then maps out scenarios related to the development of the crises and how it is likely to unfold on the local and regional levels. Finally a number of recommendations are put forward to the concerned parties, the Libyans and the regional and international powers.

Colonel Muammar Gaddafi became ruler of Libya after the 1969 coup d'etat. He abolished the monarchy and established the Libyan Arab Republic. He ruled it for the next 42 years until the 17 February Revolution of 2011. This uprising, ended his rule but only after fierce fighting. However, the problems of statehood began long after that. It became clear that Libya, under monarchical rule was not able to forge a real social contract to create the concept of citizenship for the modern state.

And it would appear this continued to be absent under the long administration of Gaddafi who reduced his rule to one-man and did not allow for the creation of real institutions in in the country. This is what made the Libyan revolution latter on, to be different from its counterparts in Egypt and Tunisia for they had state institutions despite whether the regimes were democratic or not. They had the trappings of statehood in political institutions like parliaments, armies and political parties. Libya on the other hand, and since its independence, never witnessed real political developments nor of political parties, except for a short period under the era of the monarchy. When the 17 February Revolution erupted it was of a general movement of people, it was not politically-motivated nor was it organized.

In characterizing the Libyan crisis as a political one, the report makes clear that the crunch emanated from the fact that there developed and came to exist in the country two governments: One established in eastern Libya and led by Abdullah Al-Thini and supported by the forces of General Khalifa Hattar and the other was the National Accord Government in Tripoli and led by the head of the Presidential Council Fayeze Saraj and backed by the UN-sponsored Sukhairat Agreement and supported by different military formations.

On the economic dimension, and because of the commonalities between the two governments on running the country, the Libyan dinar collapsed against the dollar. After the dollar exchanged for LD1.25 in 2011, it collapsed in the last two years. A dollar now exchanges for 7 dinars. Libya is facing an acute cash liquidity shortage because of the scarcity of its currency in local banks accompanied by expensive principle items and a reversal of its strategic reserves in these commodities, in addition to constant and lengthy power-cuts in the country.

There are also great security challenges in Tripoli, other cities and provinces of the country. The Government of National Accord have no control over most of the armed parties on the ground, whether they are pro-government or not.

The report illustrates the motives of the crisis: Absence of real state institutions in Libya that have been eroded especially under Gaddafi who administered the state by his orders, it weakened institutions, political parties and civil society organizations; it led to the accumulation of weapons in the country, its spread and even smuggling; establishment of organizations and armed groups across Libya and its provinces; interventions from regional and by foreign powers in its affairs and those with contradictory ideas to draw the future of the state after Gaddafi's downfall; increased the power of tribes, they became increasingly involved in political action and armament, bypassing political parties which should have taken that role long ago as these parties were banned under the monarchy and Gaddafi; and the growth of "dualism" between "liberals" and "Islamists" and personal and tribal struggles and regionalism and factionalism.

As far as the Arab, regional and international stands are concerned regarding the Crisis and its effects, the report pertains to the stand - also adopted by Egypt and the West - that what is needed is for General Haftar to be included in the political agreement.

The report presents four scenarios expected in the Libyan crisis: first, stopping the hostilities and move to adopt a political solution based on the Sukhairat Agreement; second scenario is the militarization of the state and resolving the fighting in Libya militarily in favor of General Hafter; third is the splitting up of the state and its political demarcation; fourth, continuation of the present status quo of hostilities and chaos.

The report stresses the continuation of the present situation will create great dangers on the local and external levels that is will led to the scenario of dividing and the militarization of the state and threaten Libya's future, security of neighboring countries and stability of the region that is already being undermined

and in a chaotic state with much political and security turmoils.

The report's writers stress that the political solution scenario carries enormous objective results on the local and external levels and said this is a preferred option that needs doubling the effort on the Libyan, regional and international levels to thwart the obstacles standing in its way and in light of other risky alternatives.

For increasing the realization of a political solution scenario **The Arab Crises Team** is making a number of recommendations to the Libyan sides and neighbors which are: Calling on the Libyan sides to opt for conserving the unity of the country without moving on a slipper-slope of dividing the state on political, geographical and tribal basis and put a stop to all fighting and hemorrhaging of the state's abilities immediately. The report also calls on neighboring countries and other regional parties to stop supporting particular sides in the crisis through arms and/or supplies and push for the success of political efforts and ensuring the success of the Government of National Accord and provide solutions through political dialogue rather than reverting to arms. Lastly, the report calls on the different international parties to adhere to the outcomes of the political agreement and to cease supporting other than those agreed upon under the cover of training through providing military experts.